

# «الحرب العالمية» مخدر إيراني جديد للتحايل على المحتجين

## نظام متآكل يقاوم حافة الهاوية باجترار شعارات تجاوزها الزمن



ميليشيا الباسيج تتكفل بمهمة إنقاذ النظام

وقال مركز حقوق الإنسان في إيران، على موقعه الإلكتروني، إن إحصاء اعتمد على أرقام رسمية وتقارير ذات مصداقية يشير إلى أن 2755 شخصاً على الأقل جرى إلقاء القبض عليهم لكن الحد الأدنى الفعلي يقرب من 4000 على الأرجح.

وأكد مسؤولون إيرانيون أن القوات الإيرانية وأفراداً من الحرس الثوري ساعدوا الشرطة على إخضاع اضطرابات عنيفة في إقليم كرمانشاه قبل أيام، واتهموا «عملاء أميركيين» بالاندساس وسط المحتجين المسلحين.

ونكرت منظمة العفو الدولية أن 30 شخصاً على الأقل قتلوا في إقليم كرمانشاه مما يجعله الأكثر تضرراً جراء الاحتجاجات، وأن عدد القتلى يتراوح بين 106 و115 شخصاً. وترفض إيران تلك الأرقام وتصفها بأنها «مجرد تهنئات».

وقال بهمن ريجاني، قائد الحرس الثوري في كرمانشاه، إن «مفيري الشعب يتبعون الجماعات المعادية للثورة وأجهزة المخابرات الأميركية».

ولم يذكر ريجاني تلك الجماعات بالاسم. وتعمل جماعات كردية إيرانية منذ مدة طويلة في المنطقة المحاذية لحدود العراق من الإقليم.

وقال البريجادير جنرال رمضان شريف، المتحدث باسم الحرس الثوري، إن عناصر مؤيدة لحكم الشاه الراحل تسعى لإعادة أسرة بهلوي، التي اطاحت بها الثورة الإسلامية في 1979، إلى السلطة هي التي أشارت الاحتجاجات إضافة إلى جماعة مجاهدي خلق المسلحة والمعارضة.

وفي المقابل أكدت وزارة الخارجية الأميركية في بيان أن «الولايات المتحدة تقف إلى جانب الشعب الإيراني في كفاحه ضد نظام قمعي يحكم الأقواء بينما يعزل ويقتل المحتجين»، معتبرة أنه «يجب ألا تساعده أي دولة أو شركة النظام الإيراني في فرض الرقابة أو انتهاكات حقوق الإنسان».

والخميس، اتهم الرئيس الأميركي دونالد ترامب إيران بقطع الإنترنت للستر على «الموت والمأساة».

وقال «لقد أصبحت إيران غير مستقرة إلى درجة أن النظام قد أغلق نظام الإنترنت بشكل كامل حتى لا يتمكن الشعب الإيراني العظيم من الحديث عن العنف الهائل الذي يحدث داخل البلاد».

كما حذّر الاتحاد الأوروبي إيراني على إظهار «أقصى درجات ضبط النفس» في التعامل مع الاحتجاجات. وردت طهران متهمته الاتحاد الأوروبي بالتدخل وطلبت منه «توضيح سبب عدم وفائه بوعوده» للمساعدة في تجاوز العقوبات الأميركية التي دفعت الاقتصاد الإيراني إلى الركود. وفي السياق ذاته نقلت صحيفة «الصندي تيلغراف» عن أمين سبتي،

مليون إيراني تعترضه صعوبات كبرى في تلبية مستلزماته اليومية. من جهته، قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنه يشعر بالقلق إزاء تقارير تفيد بأن الخيرة الحية التي تستخدمها قوات الأمن لقمع الاضطرابات تسببت في «عدد كبير من القتلى».

وأكد المسؤولون مقتل خمسة أشخاص، بينما قالت منظمة العفو الدولية إنه يعتقد أن أكثر من 100 متظاهراً قتلوا وأن عدد القتلى الحقيقي قد يصل إلى 200.

وهو يصرح مؤخراً احتجاجات تطالب بإسقاطه وتعد هي الأعنف منذ «الثورة الخضراء» عام 2009، مساعيه لإخماد بوادر الثورة عبر الإمعان في التسويق لخاطب يقوم على المظلومية وتحميل المسؤولية لمن يصفهم بالاعداء.

وتراهن قيادة النظام على تحويل الأزمة الداخلية إلى معركة إقليمية بترويجها مجدداً لشعارات سياسية تخالف أنهان وعواطف الإيرانيين، وخاصة منهم المحتجين، على شاكلة الشعارين المرفوعين منذ سنوات «الموت لاميركا» أو «اميركا الشيطان الأكبر».

وصفت ميليشيا الباسيج الإيرانية في هذا الصدد الاحتجاجات التي تشهدها مدن إيرانية بـ«حرب عالمية» ضد طهران، مؤكدة أنه تم إحباطها، وحملت مسؤولية ما حدث لواشنطن والرياض وإسرائيل.

وقال اللواء سالار ابنوش، نائب رئيس ميليشيا الباسيج، «لقد تثبتت حرب عالمية ضد النظام والثورة ولحسن الحظ مات الطفل لحظة ولادته».

وحذر إسحاق جهانجير، نائب الرئيس الإيراني، دولا ستواجه عواقب وخيمة إذا ثبت تدخلها لإنهاء الاضطرابات في بلاده.

وقال «الوقت إيران من قبل بالمسؤولية على «خارجين عن القانون» لهم صلات بمعارضين في الخارج وأعداء أجنبي، عادة ما تقصد بهم الولايات المتحدة والسعودية، في تاجيح اضطرابات تلت رفع أسعار البنزين وادت إلى قيام الحرس الثوري باعتقال نحو ألف متظاهرا».

وكان علي خامنئي قد تحدث في وقت سابق عن نصر ضد الاعداء، متهما قوى أجنبية بإنهاء الاضطرابات وخص الولايات المتحدة «قائدة للأشرا». وقال إن الولايات المتحدة «اعتزت بذلك، ولأسف سارت فرنسا وألمانيا بركابها».

وفي المقابل نقل التلفزيون الإيراني عن الشرطة قولها إنها اعتقلت 180 من زعماء الاضطرابات في أنحاء البلاد. ويرى مراقبون أن هذا الإعلان الأخير يؤكد أنه باتت لدى شرائح واسعة من الشعب الإيراني نية قلب النظام الذي تسبب لهذه الشرائح في وجود قرابة 80 على مدى عدة أشهر.

مليون إيراني تعترضه صعوبات كبرى في تلبية مستلزماته اليومية. من جهته، قال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنه يشعر بالقلق إزاء تقارير تفيد بأن الخيرة الحية التي تستخدمها قوات الأمن لقمع الاضطرابات تسببت في «عدد كبير من القتلى».

وأكد المسؤولون مقتل خمسة أشخاص، بينما قالت منظمة العفو الدولية إنه يعتقد أن أكثر من 100 متظاهراً قتلوا وأن عدد القتلى الحقيقي قد يصل إلى 200.

وهو يصرح مؤخراً احتجاجات تطالب بإسقاطه وتعد هي الأعنف منذ «الثورة الخضراء» عام 2009، مساعيه لإخماد بوادر الثورة عبر الإمعان في التسويق لخاطب يقوم على المظلومية وتحميل المسؤولية لمن يصفهم بالاعداء.

وتراهن قيادة النظام على تحويل الأزمة الداخلية إلى معركة إقليمية بترويجها مجدداً لشعارات سياسية تخالف أنهان وعواطف الإيرانيين، وخاصة منهم المحتجين، على شاكلة الشعارين المرفوعين منذ سنوات «الموت لاميركا» أو «اميركا الشيطان الأكبر».

وصفت ميليشيا الباسيج الإيرانية في هذا الصدد الاحتجاجات التي تشهدها مدن إيرانية بـ«حرب عالمية» ضد طهران، مؤكدة أنه تم إحباطها، وحملت مسؤولية ما حدث لواشنطن والرياض وإسرائيل.

وقال اللواء سالار ابنوش، نائب رئيس ميليشيا الباسيج، «لقد تثبتت حرب عالمية ضد النظام والثورة ولحسن الحظ مات الطفل لحظة ولادته».

وحذر إسحاق جهانجير، نائب الرئيس الإيراني، دولا ستواجه عواقب وخيمة إذا ثبت تدخلها لإنهاء الاضطرابات في بلاده.

وقال «الوقت إيران من قبل بالمسؤولية على «خارجين عن القانون» لهم صلات بمعارضين في الخارج وأعداء أجنبي، عادة ما تقصد بهم الولايات المتحدة والسعودية، في تاجيح اضطرابات تلت رفع أسعار البنزين وادت إلى قيام الحرس الثوري باعتقال نحو ألف متظاهرا».

وكان علي خامنئي قد تحدث في وقت سابق عن نصر ضد الاعداء، متهما قوى أجنبية بإنهاء الاضطرابات وخص الولايات المتحدة «قائدة للأشرا». وقال إن الولايات المتحدة «اعتزت بذلك، ولأسف سارت فرنسا وألمانيا بركابها».

وفي المقابل نقل التلفزيون الإيراني عن الشرطة قولها إنها اعتقلت 180 من زعماء الاضطرابات في أنحاء البلاد. ويرى مراقبون أن هذا الإعلان الأخير يؤكد أنه باتت لدى شرائح واسعة من الشعب الإيراني نية قلب النظام الذي تسبب لهذه الشرائح في وجود قرابة 80 على مدى عدة أشهر.

# طرق باب الحكم لا يستثنى حتى جثث الأحزاب التونسية

وسام حدي  
صحافي تونسي

لمن فاته فصل في أجدديات ممارسة الديمقراطية، فما عليه الآن سوى أن يربط حزامه قبل أن تحلق طائرة الإبداعات والأفوت فرصة لتقني نفسه بالمجان قبل أن ينتهي عرض تشكيل الحكومة التونسية الجديدة. ولن يريد أن ينعش ذاكرته ويراجع أفكاره أو حتى يتمرد عليها، فما عليه الآن أيضا سوى أن يفتح عند غروب كل يوم المحطات التلفزيونية التونسية، ليغمخ الجديد والثمين بالنهل مما ستحدّثه به مفاوضات تشكيل حكومة الحبيب الجملي من يدع ليس لها مثيل حتى في أعنى الديمقراطيات. يمكنك متابعة الجديد في تونس، بمجرد نقرة بسيطة على لوحة مفاتيح الكمبيوتر تُجر بك في المواقع الإلكترونية التي تتداول صور الحبيب الجملي رئيس الحكومة المكلف من قبل حركة النهضة الإسلامية بتشكيل الحكومة وهو يتفاوض مع حزبين دخلا الانتخابات التشريعية بصفر من المقاعد البرلمانية وخرجا منها بصفر آخر لا يتيح لهما في أفضل الحالات سوى البقاء في المعارضة والتأمل في ماضيها وأخطأهما لإصلاح ما يمكن إصلاحه قبل فوات الأوان.

طرح الجملي على حزبي المسار الديمقراطي الاجتماعي والتكتل من أجل العمل والحريات، فرصة المشاركة في الحكومة والمساهمة في إعداد برامجه السياسية، عرض سياسي كان يمكن أن يكون منطقي لو اكتفت المشاورات بالاستئناس بأفكار حزبين سلبليّ عقود من النضال زمن الدكتاتورية، لكن أن يتحوّل الحديث عن إمكانية دخولهما الحكومة، فهذا الحدث وحده قد يحيل المتابع إلى إعادة مراجعة حساباته بالنسأل عن فائدة خروج الناخبين للانتخابات.

ليست المشكلة هنا في الاستماع إلى كوادر الحزبين، فحزب المسار يعد أقدم حزب على الساحة السياسية التونسية وهو سليل الحزب الشيوعي التونسي، كما للتكتل أيضا من التاريخ والعراقة اللذين يشفعان له ليقدّم النصح، فهو حزب تقدّمى معروف بمواقفه الحداثيّة منذ عقود وكان يرأسه مصطفى بن جعفر الذي ترأس أول برلمان تونسي أُنخب بعد ثورة يناير 2011.

إن طرح هذه المسألة في أصلها، يتعلق أساسا بما وصلت إليه الديمقراطية التونسية من فوضى مصطلحات ومفاهيم مزوّقة منذ سنوات بشعارات التوافق والوحدة الوطنية، فالتأخيون مازالوا لم يستوعبوا بعد كيف تجمع مفاوضات تشكيل الحكومة كل الأطراف البرلمانية بالرائح فيها والخاسر على قدم المساواة، فما بالك بأن يقدم لهم الجملي اليوم فصلا جديدا من ديمقراطية الإكراهات عنوانه «حتى من لم ينجح سيحكم».

الخوض في العرض السياسي المقدم من مرشح النهضة لتشكيل الحكومة، من بات من قبيل التخمين أو كنتاج لمحاولة تحليل إعلامي دون وقائع، فهذا التصور أكدّه الأحد خليل الزاوية القيادي بحزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي قال مباشرة لدى خروجه من جلسة المفاوضات مع الجملي «في صورة التوافق حول برنامج حكومي فإن حزب التكتل مستعد لدعم الحكومة وتكوينها والنظر في المشاركة فيها».

بل وأكد أن الحزب يشارك في اللجنة

المكلفة بإعداد برنامج عمل الحكومة المقبلة.

على عكس الزاوية، حاول فوزي الشرفي الأمين العام لحزب المسار التقليل من الجدل، بقوله «نحن غير معنيين بالمشاركة في الحكومة، ما نريده فقط تحييد وزارات السيادة خاصة وزارتي العدل والداخلية».

هذا الحدث الجديد، قد يؤكد أن خرافة التوافق في تونس تآبى مغادرة جسدها المريض، فحركة النهضة تدفع بقوة لإعادة الفشل مهما كانت الطرق، فالهم لديها بعد رميها بالجملي وتقديمه بصفته «مستقلا» في قلب المعركة أن تتشكل الحكومة اليوم قبل الغد ولكل حدث حديث في ما بعد.

لكن، في كل هذا اللغط ألا يدرك الجملي المغفور سياسيا، كما هذه الأحزاب التي تناور بها النهضة، أن ما سيتم تقديمه مستقبلا هو فقط أشبه بإعادة إطلاق مسميات جديدة على أطراف كانت شريكة في الحكم؟ إن حزب المسار دخل في حكومة الوحدة الوطنية التي مكّنت أمينه

المكلفة بإعداد برنامج عمل الحكومة المقبلة.

على عكس الزاوية، حاول فوزي الشرفي الأمين العام لحزب المسار التقليل من الجدل، بقوله «نحن غير معنيين بالمشاركة في الحكومة، ما نريده فقط تحييد وزارات السيادة خاصة وزارتي العدل والداخلية».

هذا الحدث الجديد، قد يؤكد أن خرافة التوافق في تونس تآبى مغادرة جسدها المريض، فحركة النهضة تدفع بقوة لإعادة الفشل مهما كانت الطرق، فالهم لديها بعد رميها بالجملي وتقديمه بصفته «مستقلا» في قلب المعركة أن تتشكل الحكومة اليوم قبل الغد ولكل حدث حديث في ما بعد.

لكن، في كل هذا اللغط ألا يدرك الجملي المغفور سياسيا، كما هذه الأحزاب التي تناور بها النهضة، أن ما سيتم تقديمه مستقبلا هو فقط أشبه بإعادة إطلاق مسميات جديدة على أطراف كانت شريكة في الحكم؟

إن حزب المسار دخل في حكومة الوحدة الوطنية التي مكّنت أمينه

رغم خسارتها في الانتخابات

الحبيب الجملي يمنع حزبي

المسار الديمقراطي الاجتماعي

والتكتل من أجل العمل

والحريات، فرصة المشاركة في

الحكومة القادمة

العام في عام 2016 سمير الطيب من منصب وزير الفلاحة، ليجد نفسه بعد ثلاث سنوات من الحكم خارج اللعبة السياسية بعدما تمرّد الطيّب عليه واستقال منه ليضم إلى حزب «تحيا تونس» الذي يتزعمه يوسف الشاهد.

نفس التجربة مر بها حزب التكتل، فبعدها كان في مطع الثورة من الأحزاب الموثوق بها شعبيا ورط نفسه عبر رئيسه مصطفى بن جعفر في أواخر 2011 بالدخول في حكومة «الترويكا» التي قادتها النهضة، وأنت انتخابات 2014 ليجد التكتل نفسه على الهامش بل وأشبه بجثة حزب هامة لا تفرقه تهمة التحالف مع النهضة.

في كل هذا، يبقى السؤال الأهم هو من سيربح ومن سيخسر: الراجح سيكون بكل تأكيد حركة النهضة، التي تدفع لمواصلة السير في إنتاج منظومة حكم واسعة كي تتجنّب المسألة، مثلما حصل في الماضي، أما الخاسرون والضحايا، فهم بالجملة، أولهم الشعب الذي سيندم على الخروج إلى انتخابات لن تنتج برامج لتلقفه من جحيم أزمة الاقتصاد، وكذلك الأحزاب التي قد لا تتعظ من تجاربها، فتأخذها حماسة الحكم لتجد نفسها بالنهاية تصارع شبح انقراض تتحمله وحدها لأنها لا تكف عن نشر تناقضاتها عند الخسارة بالتأكيد على أن سياسة النهضة لا تبنى إلا على تزويد الأحزاب وتفكيكها.

